

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراون
وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، باسم المبيضين ، جواد الشوا ، باسر الشبل

المستدعي:

مساعد النائب العام / إربد

بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩ تقدم المستدعي بهذا الطلب سندًا لأحكام
المادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لتعيين المرجع المختص
للتحقيق في هذه الدعوى طالباً تعيين مدعى عام الكورة مختصاً بنظرها ومحكمة
جنایات إربد مختصة بنظر طلب إخلاء سبيل المشتكى عليه واشتمل الطلب على
ما يلي:-

١- بتاريخ ٢٠١٣/١/١١ قرر مدعى عام الكورة في القضية التحقيقية رقم
(٢٠١١/١١٧) إعلان عدم اختصاصه وإحالة أوراق الملف التحقيقي إلى قاضي
صلح الكورة كون الجرم على فرض الثبوت المسند للمشتكي عليهما هو جرم
الإيذاء خلافاً لأحكام المادة (٣٣٤) من قانون العقوبات.

٢- وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ قرر قاضي صلح جزاء الكورة في القضية الصلحية رقم
(٢٠١٢/٤٤) إعلان عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى مدعى عام الكورة كون
الجرم على فرض الثبوت هو الشروع بالقتل.

٣ - وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩ قرر مدعى عام الكورة في القضية التحقيقية رقم (٢٠١٢/٢٣٩) إعلان عدم اختصاصه بنظر هذه القضية كون الجرم المسند للمشتكي عليه هو جرم الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) من قانون العقوبات وإحالة أوراق هذه القضية إلى مدعى عام الجنایات الكبرى.

٤ - وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٨ قرر مدعى عام الجنایات الكبرى في القضية التحقيقية رقم (٢٠١٣/٥٣٩) إعلان عدم اختصاصه بنظر هذه الدعوى وإحالة الأوراق إلى مدعى عام الكورة حسب الاختصاص كون المشتكى عليه ؟ان وقت ارتكاب الجرم على فرض الثبوت من فئة الأحداث ولم يكمل الثامنة عشرة من عمره.

٥ - وبتاريخ ٢٠١٣/٥/١٢ قيدت هذه القضية لدى مدعى عام الكورة تحت الرقم (٢٠١٣/٧٩).

٦ - وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٩ تقدم والد المشتكى عليه بطلب إخلاء سبيل بالكفالة إلى محكمة جنایات إربد وقررت محكمة جنایات إربد بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢ إعلان عدم اختصاصها للنظر في طلب إخلاء سبيل المقدم إليها وإعادة الأوراق إلى مصدرها حسب الأصول.

٧ - محكمتكم هي المختصة بنظر هذا الطلب عملاً بأحكام المادة (٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية كون الخلاف على الاختصاص قد وقع بين مدعى عام الكورة ومدعى عام الجنایات الكبرى ومحكمة جنایات إربد في نظر الطلب المقدم إليها باستدعاء إخلاء سبيل وغير تابعين لمحكمة استئنافية واحدة وقد أوقف الخلاف على الاختصاص سير العدالة من جراء انبرام القرارات الصادرة في القضية نفسها.

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠ قدم رئيس النيابة العامة وبموجب كتابه رقم (٨٤٨/٢٠١٣/٦/٢) مطالعة خطية طلب فيها تعين مدعى عام الكورة مرجعاً مختصاً للنظر في هذه الدعوى ومحكمة جنایات إربد مختصة بنظر طلب إخلاء سبيل بالكفالة.

١٧

بعد التدقيق والمداولة يتبين أن رئيس مركز أمن الكورة وبكتابه رقم (٣١٩) تاريخ ٢٠١١/٧/١٦ أحال المشتكى /

— 1 —

الحدث - ٢

إلى مدعى عام الكورة عن تهمة الإيذاء البسيط.

بعد الإحالة قيدت الدعوى لدى مدعى عام الكورة تحت الرقم (٢٠١١/١١٧) وبعد أن استمع لشهادة أطراف الدعوى قرر بتاريخ ٢٠١٢/١/١١ إحالة الأوراق إلى قاضي صلح الكورة حسب الاختصاص.

بعد الإحالة قيدت الدعوى لدى محكمة صلح جزاء الكورة برقم (٤٤/٢٠١٢) وبعد السير بإجراءات المحاكمة تقرر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥ إعلان عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى كون الإصابة التي تعرض لها المشتكى شكلت خطورة على حياته وإنه وعلى فرض الثبوت تشكل هذه الأفعال جرم الشروع بالقتل وهو يدخل ضمن اختصاص محكمة الجنایات الكبرى وإحالته ملف الدعوى بكافة محتوياته إلى مدعى عام الكورة لإجراء المقتضي القانوني.

فيت الدعوى مجدداً لدى مدعى عام الكورة تحت رقم (٢٣٩/٢٠١٢) وبعد السير بإجراءات التحقيق وبتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٣ قرر ما يلي :-

(توفيق المشتكى عليه) مدة خمسة عشر يوماً - وبالوقت ذاته - وبالتدقيق في أوراق الدعوى أحد أن الجرم المسند للمشتكى عليه هو جرم الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) وبدلالة المادة (٧٠) عقوبات وحيث إن هذا الجرم وعلى فرض الثبوت يدخل ضمن اختصاص محكمة الجنائيات الكبرى سندأ لأحكام المادة (٧) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى وبدلالة المادة (٤/ب) من القانون ذاته...).

واستناداً لذلك و عملاً بأحكام المادة (٦٠) من الأصول الجزائية قرر إحالة الأوراق إلى مدعى عام الجنایات الكبرى لإجراء المقتضى القانوني.

ولدى ورود الأوراق إلى مدعى عام الجنایات الكبرى قيدت بالدعوى برقم (٢٠١٣/٥٣٩) وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٨ توصل بنتيجة التحقيق إلى إعلان عدم اختصاصه كون المشتكى عليه وقت ارتكاب الجرم المسند إليه كان من فئة الأحداث حيث لم يتم الثامنة عشرة من عمره وأحال الأوراق إلى مدعى عام الكورة حسب الاختصاص.

قيدت الدعوى لدى مدعى عام الكورة برقم (٢٠١٣/٧٩) وقدم والد المشتكى عليه طلب إخلاء سبيل بالكفالة إلى محكمة جنایات إربد التي قررت بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢ إعلان عدم اختصاصها النظر بطلب إخلاء السبيل .

وإن نائب عام إربد بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩ رفع الأوراق إلى محكمتنا لتعيين المرجع المختص.

وبتقدير أوراق الدعوى نجد إن المشتكى عليه واستناداً ل报文
لتقدير الطبيب الشرعي الدكتور الذي أكد بأن الإصابة التي تعرض لها المصاب شكلت خطورة على حياته وقد أُسند له جرم الشروع بالقتل .

وحيث إن المشتكى عليه نمواليد ١٩٩٣/٩/١٨ بمعنى أنه وبتاريخ الحادث الواقع في ٢٠١١/٧/٦ كان حديثاً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره.

وحيث لا يوجد في أوراق الدعوى ما يشير إلى وجود متهم آخر بالغ مشترك معه بالتهمة فيكون مدعى عام الكورة هو المختص في نظر هذه القضية ومحكمة جنایات إربد استناداً لذلك مختصة بنظر طلبات إخلاء السبيل .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم و عملاً بأحكام المادة (١/٣٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر اعتبار مدعى عام الكورة مختصاً للتحقيق

في هذه الدعوى واعتبار الإجراءات التي قام بها مدعى عاممحكمة الجنائيات الكبرى
غير المختص صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

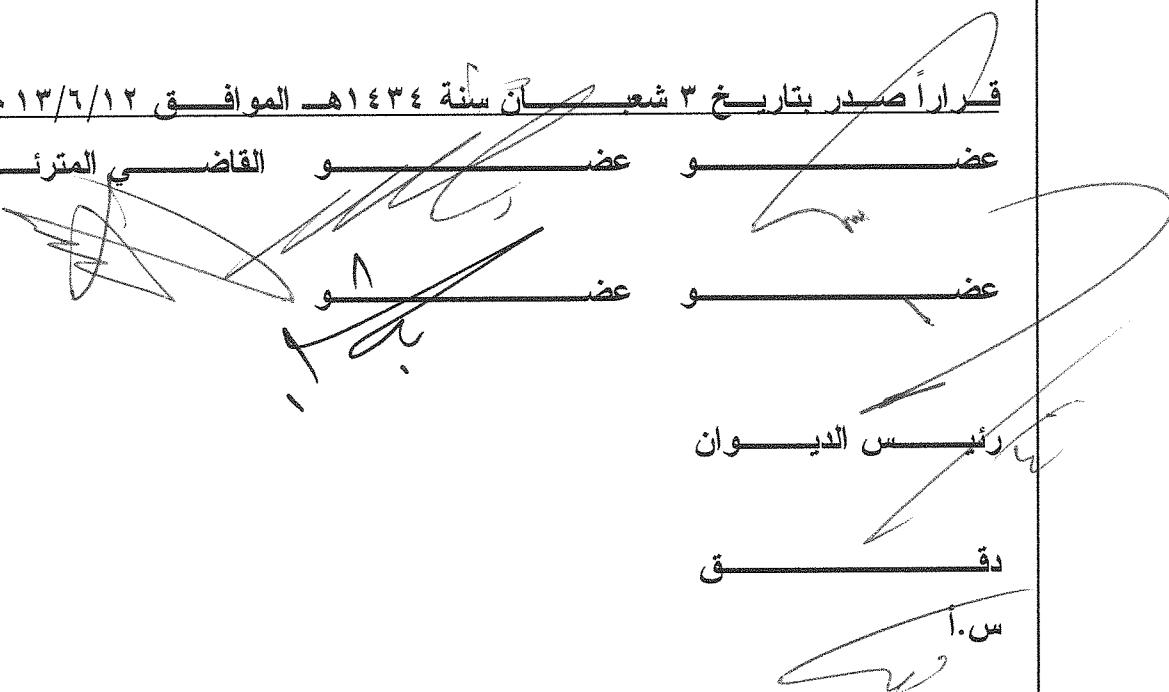
قرار أصدر بتاريخ ٣ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٢/٦/١٢
عضو و القاضي المترئس

٦٢٠١٢/٦/١٢ عض و

رئيس الديوان

نق

س.أ.



lawpedia.jo